المحلية الصباح
العدد 1993 - السنة السابعة
الاحد 2 محرم 1436 - الموافق 26 أكتوبر 2014
Sunday 26 october 2014 - No.1993 - 7th Year

محافظ الأحمدي يعتذر عن استقبال رواد ديوانيته

يعتذر محافظ الأحمدي الشيخ فواز الخالد الحمد الصباح عن استقبال أهالي المحافظة ورواد ديوانيته الأسبوعية الكرام يوم الثلاثاء القادم وذلك لارتباط رسمي مسبق ، على أن يعاود المحافظ الاستقبال على النحو المعهود اعتبارا من يوم الثلاثاء التالي الموافق 4 نوفمبر 2014 وذلك في ديوان عام محافظة الأحمدي .

استغرب من الاعتقاد السائد بأن مجرد الحديث عن التمويل هو أمر لا يليق بهذه الخدمات

الفلاح : الارتفاع المتواصل في الكلفة المالية أكبر خطر يهدد الخدمات الصحية

- التخطيط لتوسعة الخدمة وبناء المزيد من المنشآت الطبية المستقبلية تتم الموافقة عليه دون دراسة الزيادة المطلوبة في ميزانية الجهة
- الميزانية المعتمدة هي فقط لبناء وتجهيز المشروع الإنشائي ولا يؤخذ في الحسبان الميزانية المطلوبة لتشغيل هذا المشروع
- خبراء الاقتصاد على مستوى العالم يحذرون من خطورة الاستمرار في النظام المتبع حالياً في مجال الخدمات الصحية
- الخبراء لاحظوا أن ميزانية الخدمات تزداد بسرعة كبيرة جداً وسوف تواجه الحكومات تلك الدول أزمة مالية لتمويل الخدمات

وليد الفلاح

قال وكيل وزارة الصحة المساعد لشؤون الجودة والتطوير الدكتور وليد الفلاح ان الارتفاع المتواصل في التكلفة المالية أكبر خطر يهدد الخدمات الصحية.

واضاف الدكتور الفلاح في بيان صحفي امس ان التمويل هو أساس اي مشروع وأساس اي مؤسسة وان التفكير بمشروع حديث أو استحداث مؤسسة جديدة أو تطوير مؤسسة قائمة بدون توفير التمويل المناسب يصبح مجرد وهم وخيال.

وبين ان هذه الحقيقة البسيطة اصبحت من البديهيات في العصر الحديث إلا عند مناقشة منظومة الخدمات الصحية وكأن الخدمات الصحية تعمل تلقائيا ومجرد الحديث عن المال والتمويل هو أمر لا يليق بهذه الخدمات.

وقال ان هذه النظرة منتشرة بكثرة عند العاملين في مجال الخدمات الصحية والقائمين عليها ولعل السبب أن تدريس وتدريب القوى البشرية في مجال الخدمات الصحية من اطباء وتمريض وفنيين وغيرهم يتجاهل تماما مناقشة تمويل هذه الخدمات وتعريف هؤلاء بمبادئ الاقتصاد والتمويل.

وبين أن التخطيط لتوسعة الخدمة وبناء المزيد من المنشآت الطبية المستقبلية تتم الموافقة عليه دون دراسة الزيادة المطلوبة في ميزانية الجهة التي تقدم الخدمة لتمكينها من تشغيل هذه المنشآت بشكل مستمر بعد الإنتهاء من تنفيذها.

واوضح أن الميزانية المعتمدة هي فقط لبناء وتجهيز المشروع الإنشائي ولا يؤخذ في الحسبان الميزانية المطلوبة لتشغيل هذا المشروع من حيث تكلفة القوى البشرية وتكلفة الأدوية والمستلزمات والمواد الطبية وغيرها من التكاليف المطلوب توفيرها سنويا.

واضاف انه من هذا المنطلق فإن خبراء اقتصاديات الصحة على مستوى العالم يحذرون بشكل متواصل خلال العشرين سنة الأخيرة من خطورة الاستمرار في النظام المتبع حاليا في مجال الخدمات الصحية.

وبين ان الخبراء لاحظوا أن ميزانية هذه الخدمات في دول العالم تزداد بسرعة كبيرة جدا وسوف تواجه حكومات تلك الدول أزمة مالية لتمويل الخدمات الصحية التي تقدمها لشعوبها اذا استمر الوضع على ما هو عليه الآن.

وبين ان هؤلاء الخبراء حددوا ثلاثة أسباب رئيسية لهذه الزيادة المتسارعة في ميزانية الخدمات الصحية اولها زيادة الطلب على الخدمات الصحية نتيجة لارتفاع معدلات الأعمار وزيادة شريحة كبار السن في الدولة الذين يتطلبون اهتماما خاصا وخدمات طبية مكثفة.

واوضح ان السبب الثاني هو ارتفاع عدد المرضى الذين يشكون من أمراض مزمنة لها مضاعفات متعددة اما السبب الثالث فهو التكلفة الباهظة والمتزايدة للتكنولوجيا الحديثة المستخدمة في مجال الخدمات الصحية.

واضاف ان صحيفة (الإندبندنت) الرصينة نشرت مؤخرا تقريرا خطيرا عن الوضع المالي الحرج بالنسبة للخدمات الصحية الوطنية في المملكة المتحدة وأطلقت الصحيفة على الوضع الراهن لهذه الخدمات مسمى (القنبلة الموقوتة).

وقال ان الدول المتقدمة تتميز عن غيرها بإدراكها لأهمية توفر البيانات والمعلومات الصحيحة والدقيقة والشاملة عن كافة جوانب أنشطة القطاع الحكومي والقطاع الخاص في الدولة.

واوضح ان من أهم هذه البيانات والمعلومات ما يتعلق بالجوانب المالية والاقتصادية وما يسمى في مجال الخدمات الصحية (بالحسابات الصحية الوطنية) كما أن هذه الدول تتميز بالشفافية وتنشر هذه البيانات والمعلومات لتكون متوفرة للجميع ولكي يستخدمها صناع القرار في مجالات التنمية والتخطيط المستقبلي والتطوير المستمر.

ولفت الى انه مضى على الخدمات الصحية الوطنية في المملكة المتحدة 66 عاما وأساس هذا النظام الصحي هو توفير الخدمات الصحية للجميع على أساس الحاجة إليها وليس على أساس المقدرة على دفع تكلفتها من قبل المرضى.

واوضح انه خلال السنوات الأربع الأخيرة تعرضت ميزانية هذه الخدمات للقيود المالية لعدم زيادتها وعلى الرغم من أن الميزانية الحالية بلغت 113 مليار جنيه إسترليني (منها 50 مليار رواتب للعاملين و13 مليار تكلفة ادوية) إلا أن الخبراء يحذرون من أن زيادة الطلب على الخدمات وارتفاع تكلفتها سوف يؤديان إلى عجز مالي في الميزانية يبلغ 30 مليار جنيه إسترليني عند حلول العام 2020.

وقال لهذا فان التقديرات المالية لتلافي هذا العجز هو زيادة للميزانية المالية بنسبة اربعة بالمئة سنويا وعلى مستوى العالم فإن أعلى نسبة إنفاق على الخدمات الصحية من إجمالي الناتج القومي هي في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تبلغ 18 بالمئة بينما في اوروبا تبلغ النسبة من 9 إلى 12 بالمئة في الدول الأوروبية المختلفة وفي المملكة المتحدة 10 بالمئة.

وقال الدكتور الفلاح «لو تاملنا في الوضع الحالي للخدمات الصحية في دولة الكويت لوجدنا ميزانية وزارة الصحة في السنوات السبع الأخيرة زادت ثلاثة اضعاف تقريبا» (ما يقارب 300 بالمئة زيادة) حيث كانت في السنة المالية 2007 – 2008 (625 مليون دينار) وفي السنة المالية الحالية 2014 – 2015 (1800 مليون دينار).

وبين أن وزارة الصحة تقوم حاليا بتنفيذ مشاريع إنشائية كثيرة وتخطط لبناء مشاريع بنائية مستقبلية بهدف زيادة السعة السريرية في مستشفيات الوزارة اكثر من الضعف (من 7 الاف إلى 15 الف سرير).

وقال ان هذا يستوجب ان ترتفع ميزانية وزارة الصحة بشكل كبير جدا لكي تتمكن من تشغيل كل هذه المشاريع الإنشائية المتعددة.

واضاف انه من المرجح أن تحتاج الوزارة في المستقبل القريب في حالة الانتهاء من بناء كل هذه المشاريع الإنشائية الى ميزانية تقديرية تبلغ من 3000 إلى 3500 مليون دينار سنويا ومثل هذا المبلغ الضخم سوف يكون عبئا كبيرا على ميزانية الدولة.

وختم الدكتور الفلاح بيانه بالقول «من هنا أصبح الإصلاح الصحي وإعادة هيكلة المؤسسات المقدمة للخدمات الصحية وتحديث القوانين والتشريعات الصحية وتطوير آليات ونظم العمل في تلك المؤسسات أمرا مطلوبا ومستعجلا ولا يحتمل التاخير أو التاجيل».

بسبب قلة الكميات التي سوف تكون معروضة وتداعيات سحب سكن الصيادين

الصويان : سوق السمك مقبل على أزمة كبيرة وارتفاع أسعار غير مسبوق

- الحكومة هي السبب فيما وصلت إليه أمور الصيادين بسبب إهمالها هذا القطاع الحيوي
- قرية الصيادين تحتاج إلى تحرك جاد وفوري من المسؤولين ومهنة الصيد في خطر

ظاهر الصويان

توقعات بارتفاع أسعار السمك بسبب أزمة سكن الصيادين

أحمد الشطي

اكد رئيس الاتحاد الكويتي لصيادي الإسماك ظاهر الصويان ان سوق السمك مقبل على أزمة كبيرة في الأسماك وارتفاع أسعار غير مسبوق بسبب قلة الكميات التي سوف تكون معروضة وتداعيات سحب سكن الصيادين منهم وعدم توفير البديل، ما يجعل كثيرين منهم يغادرون البلاد بلا عوده ويذهبون للعمل في بلاد اخرى.

وأشار الصويان إلى أن الحكومة هي السبب فيما وصلت إليه امور الصيادين بسبب إهمالها هذا القطاع الحيوي وعدم دعمه الدعم المناسب وعدم تطويره كما يجب رغم أن قطاع الثروة السمكية يعتبر أهم رافد من روافد الأمن الغذائي، داعيا الحكومة إلى النظر إلى هذا القطاع الحيوي وإعطاءه مايستحق من أولوية.

وأوضح الصويان أنه منذ هدم قرية الصيادين بالدوحة منذ ١٥ عاما اي في سنة ٢٠٠٠/٥/٢٩ والصيادون بلا قرية ويعانون الأمرين ورغم تخصيص الأرض لهم من قبل المجلس البلدي والبلدية في بوبيان إلا انه لم يتم التحرك فيها بأي شكل من الأشكال ولم يتم تسليمها إلى الصيادين الذين اصبحوا بلاسكن يخزنون فيه أغراضهم معدات الصيد وقواربهم او ماوى يأوون إليه بعد رحلات البحر الصعبة، منوها بأنهم في ماساة حقيقية ولا أحد يشعر بهم.

وأضاف الصويان ان قرية الصيادين تحتاج إلى تحرك جاد وفوري من المسؤولين لأن سكن الصيادين الحالي تقرر أخذه منهم ما سوف يتسبب في مشكلة كبيرة فاين يذهب الصيادون بشباكهم وأدوات الصيد الكثيرة وقواربهم أين يذهبون وأين يعيشون ، مشددا أن مهنة الصيد في خطر، وعلى المسؤولين ايجاد حل سريع لهذه الأزمة فليس معقولا أن يتم تخصيص أرض لقرية الصيادين منذ ١٥ عاما وحتى الآن لا يتم تسليمها للصيادين رغم أن الجواخير بانواعها والمزارع يتم تسليمها يوميا.

وتساءل الصويان لماذا هذا التضييق على الصيادين، رغم أن المفروض أن توفر الحكومة للصيادين كل سبل الراحة وتخصص لهم الدعم المناسب لأن الصيادين الحالي يعود على توفير الأمن الغذائي من الاسماك المحليه الطازجه الكويتيه المحببه لدي المستهلكين بنتائج ايجابية، مؤكدا أن مهنة الآباء والأجداد في طريقها إلى الاندثار بسبب التجاهل الحكومي وعدم وجود الدعم المناسب لها.

وحمل الصويان المسؤولين مسؤولية هجرة الصيادين من الكويت إلى البلدان مجاورة ، موضحا أن أغلب الصيادين من شدة الضغوط عليهم قرروا ترك هذه المهنة التي تسببت لهم في الخسائر الكبيرة والديون ، محذرا من العواقب الوخيمة لذلك.

وشدد على ضرورة ايجاد حل سريع حتى لا تتفاقم المشاكل وتدخل الأمور في دوامة لا تنتهي، مناشدا الوزير علي العمير بالتدخل كونه المسؤول عن الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية، ومطالبا وزير البلدية بمتابعة مشروع قرية الصيادين التي اقرت وتنفيذ هذا المشروع المتخذ فيه قرارا منذ عام ٢٠٠٠، ومؤكدا أن الأسماك المحلية والربيان سوف يتضاعف ثمنها ٣ و٤ مرات إذا لم تحل هذه المشكلة، وسوف يتعرض اصحاب رخص الصيد الى المشاكل مع البنوك والشركات والبنك الصناعي ومكاتب الدلاله لان لديهم التزامات ماديه مع هذه الجهات ولا يستطيعون الايفاء بها اذا تم سحب سكن الصيادين وعدم توفير البديل والصياد، محذرا من عواقب ذلك لان الصيادين الوافدين لن يحضروا الي الكويت كون الكفيل غير قادر على توفير السكن للصياد ولا يوجد مكان يقبل فيه تسكين الصيادين بسبب خصوصيات الصياد من معدات صيد ومكائن ...

من جهته قال عضو الجمعية العمومية باتحاد الصيادين أحمد يعقوب الشطي أن المشكلة كبيرة وسوف تتفاقم اكثر واكثر عندما يتم طرد الصيادين من السكن الحالي .

واضاف الشطي : يوم طردونا من الدوحة وهدموا قريتنا وعدونا بقرية جديدة في بوبيان لكن ذلك كان مجرد بنج لتسكين الآلام والواقع أنهم طردونا من قريتنا وتركونا أكثر من ١٥ عاما مثل الحصن " الخيل" الهائمة التي بلا ماوى واصبحنا لا نعرف أين نضع حالانا وأغراضنا وأين يسكن الصيادون .

وقال نحن نوفر الأمن الغذائي وللأسف الحكومة لا توفر لنا الرعاية المناسبة وكأننا بلا أهمية متسائلا ماذا نفعل عندما يذهب الصيادون للعمل في بلاد أخرى أكثر اهتماما ورعاية للصياد.

وأشار إلى أن أصحاب البنايات يرفضون تسكين الصيادين بسبب رائحة البحر والسمك التي تغطيهم وطبيعة عملهم ومعيشتهم مشددا على ضرورة أن يكون لهم مدينة كاملة لوضع الطرارید والشباك وادوات الصيد.

وطالب البلدية وقطاع الثروة السمكية بهيئة الزراعة بالتحرك الفوري وايجاد حل للصيادين.

خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي

الفرحان : 8073 مراسلة لإنجاز معاملات مقيمين بصورة غير قانونية

- العدد الأكبر كان لوزارة الصحة بـ4127 مراسلة تخص 6061 فرداً
- على أصحاب الشهادات وحديثي التخرج من حملة الدبلوم وما فوق مراجعة الجهاز لتحديث بياناتهم

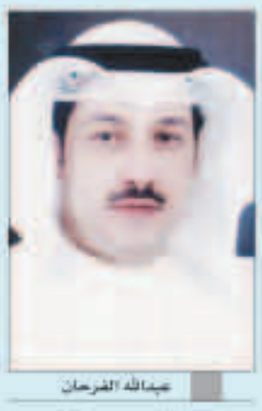
عبدالله الفرحان

أعلن الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية امس اصدار 8073 مراسلة لعدد من الجهات الحكومية وغير الحكومية تختص بإنجاز معاملات المقيمين بصورة غير قانونية خلال الأشهر التسعة الاولى من العام الحالي.

وقال مدير ادارة المعلومات في الجهاز المركزي عبدالله الفرحان لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) امس إن المراسلات استفاد منها 11924 فردا من المقيمين بصورة غير قانونية وكان العدد الأكبر منها لوزارة الصحة حيث وجه الجهاز المركزي اليها 4127 مراسلة تخص 6061 فردا خلال الفترة من مطلع العام الحالي حتى نهاية شهر سبتمبر الماضي.

واضاف الفرحان أن الجهاز وجه ايضا 2008 مراسلات لادارة التوثيقات الشرعية بوزارة العدل واستفاد منها 2769 فردا اضافة الى 719 مراسلة لوزارة الداخلية لاجمالي 1018 فردا.

واوضح أن الجهاز وجه كذلك 471 مراسلة لبيت الزكاة تخص العدد نفسه من الافراد و 342 مراسلة للجنة دعاوى النسب وتصحيح الاسماء لاجمالي 676 فردا و255 مراسلة للهيئة العامة للمعلومات المدنية تخص 295 فردا الى جانب 91 مراسلة لوزارة الدفاع تخص 336 فردا و60 مراسلة لجهات أخرى استفاد منها 298 فردا. في سياق متصل أفاد بأن عدد الأفراد الذين تمت دراسة حالاتهم ممن قاموا بتقديم مؤهلاتهم للتسجيل بنظام ديوان الخدمة المدنية وتم اعتمادهم بقاعدة ديوان الخدمة المدنية خلال الفترة نفسها بلغ 731 فردا.

ودعا الفرحان بهذا الشأن أصحاب الشهادات وحديثي التخرج من حملة شهادة الدبلوم وما فوق ومن تنطبق عليهم شروط التعيين في القطاع الحكومي وفقا لآلية التوظيف المعتمدة مع ديوان الخدمة المدنية الى مراجعة الجهاز المركزي لتحديث بياناتهم.

وذكر أن تعليمات الرئيس التنفيذي للجهاز المركزي صالح الفضالة "تؤكد دائما أهمية تطوير الاداء وتحسين الخدمة في مختلف قطاعات الجهاز عبر التوسع في استخدام التقنيات الحديثة من أجل تيسير المعاملات وتبسيط الاجراءات".

بيان بعدد المراسلات الخاصة بالمقيمين بصورة غير قانونية
(خلال عام ٢٠١٤ حتى سبتمبر ٢٠١٤)

م	الجهة	عدد المراسلات	عدد الأفراد
١	وزارة الصحة	٤١٢٧ مراسلة	٦٠٦١ فرد
٢	وزارة الداخلية (المواطنات المتزوجات)	٢٠٠٨ مراسلات	٢٧٦٩ فرد
٣	وزارة الداخلية	٧١٩ مراسلة	١٠١٨ فرد
٤	بيت الزكاة	٤٧١ مراسلة	٤٧١ فرد
٥	لجنة دعاوى النسب وتصحيح الأسماء	٣٤٢ مراسلة	٦٧٦ فرد
٦	الهيئة العامة للمعلومات المدنية	٢٩٥ مراسلة	٢٩٥ فرد
٧	وزارة الدفاع	٩١ مراسلة	٣٣٦ فرد
٨	جهات أخرى	٦٠ مراسلة	٢٩٨ فرد
الإجمالي		٨٠٧٣ فرد	١١٩٢٤ فرد